

التونسيون سيختارون الأكفأ رئيسا للبلاد

من بين ملفات المبعدين شخصيات أثارت الجدل، رأى فيها البعض إساءة لهيئة الدولة ومنصب رئيس الجمهورية. بينما رأى فيها آخرون تجسيدا لحق دستوري. راقصة وعدت بمنح المرأة ثلثي الميراث، ومنع الزي "الإفغاني". وشروط ظهر بربطة عنق مفتوحة، أكد أنها مقصودة لإيصال رسالة للتونسيين. ورسام بوهيمي يعيش حياة التشرذم آثار فضول التونسيين بصورة ظهر فيها بلحية مشعنة وملابس رثة في وداغ رئيس الجمهورية الباجي قائد السبسي أثناء مرور موكب جنازته وسط العاصمة. وراعي أغنام يعرف باسم "المكشط"، وعد بالدفاع عن حقوق

علي قاسم
كاتب سوري
مقيم في تونس

الأحزاب التونسية، وهي على بعد أيام من الاستحقاقات الانتخابية، اختار كل منها عصفوره النادر ليكون مرشحه للانتخابات الرئاسية المقررة منتصف سبتمبر المقبل. من بين 97 متقدما لشغل المنصب اختارت هيئة الانتخابات في تونس قبول أوراق 26 مرشحا، من بينهم امرأتان وعدد من الشخصيات البارزة، لخوض الانتخابات.

العدد قابل للزيادة والنقصان، بإمكان المرشحين الذين رفضت ملفاتهم لعدم استيفائها شروط الترشح، اللجوء إلى القضاء للطعن في قرار الهيئة. وكانت المحكمة المكلفة في النظر بإعادة الطعون قد أعادت في وقت لاحق أربعة مرشحين إلى السباق الرئاسي، لن يتم الحسم بأمرهم قبل الإعلان النهائي لقائمة المرشحين في 31 أغسطس الجاري، وهناك من سينسحب دعما لمرشح آخر.

ويبرز من بين الأسماء التي حسمت الهيئة قبولها اسم رئيس الوزراء يوسف الشاهد، الذي فوض وزير الوظيفة العمومية، كمال مرجان، ليقوم مؤقتا بمهام رئاسة الحكومة، ليتفرغ هو للحملة الانتخابية. وأثبت الشاهد خلال فترة ترؤسه للحكومة أنه رجل سياسة جيد فن المناورة.

وهناك أيضا اسم رئيس الوزراء السابق، مهدي جمعة، الذي يخوض الانتخابات تحت لواء حزبه "البديل"، وكان جمعة قد قاد حكومة كفاءات لتسيير الحكم على إثر الإطاحة بحكومة الترويكا الثانية، عبر مسارات الحوار الوطني، ضمنّت تنظيم انتخابات تونس البرلمانية والرئاسية عام 2014.

الشخصية الأخرى التي تحظى باهتمام كبير، وزير الدفاع الحالي عبد الكريم الزبيدي، رجل علم ومعرفة، قبل أن يكون رجل سياسة، استطاع أن يقنع الجميع أن ما يحركه هو حب تونس. إضافة إلى عبد الفتاح مرور عصفور حركة النهضة التونسية النادر. ورأى الجميع أن هذا الاختيار دليل على عزم النهضة عن منصب الرئيس.

وتضم القائمة الأولية سيدتين، هما سلمى اللومي، رئيسة حزب الأمل وشغلت سابقا منصب وزيرة السياحة ومديرة للديوان الرئاسي. وعبيد موسى، رئيسة الحزب الحر الدستوري التونسي. ومن بين المنافسين البارزين الرئيس السابق

المنصف المرزوقي، لم تحصنه الثقافة والمناصب الأكاديمية عن الوقوع في النزعة الشعبوية. ونبيل القروي، رجل أعمال وصاحب قناة "نسمة" التلفزيونية الخاصة، الذي أوقف مساء الجمعة، بعد صدور مذكرة إيداع بالسجن ضده.

على خلفية قضية رفعتها منظمة "أنا يقظ"، بتهمة التهرب الضريبي وتبييض الأموال. وسبق للقروي أن أعلن أن القضية المرفوعة ضده "سببها وشايات من منظمات ومجهولين"، وذلك على خلفية إعلانه الترشح للانتخابات الرئاسية والتشريعية القادمة. بينما اعتبر أنصاره أن الإيقاف "سياسي" يدخل في إطار "تصفية الخصوم".

انتخابات الرئاسة التونسية.. هل يغير فشل الطبقة السياسية توجهات الناخب

عدم تحقيق الوعود يفقد التونسيين الثقة بالأحزاب السياسية



هل تنظف مكنسة الانتخابات الساحة

يوسف الشاهد. كما امتدت التوترات إلى حركة النهضة، حيث أعلنت أنها تدعم رئيس البرلمان المؤقت عبد الفتاح مرور، الذي دفعت المواطنين إلى النزول إلى الشوارع بدلا من الاعتماد على صناديق الاقتراع.

ويبرز من بين الأسماء التي حسمت الهيئة قبولها اسم رئيس الوزراء يوسف الشاهد، الذي فوض وزير الوظيفة العمومية، كمال مرجان، ليقوم مؤقتا بمهام رئاسة الحكومة، ليتفرغ هو للحملة الانتخابية. وأثبت الشاهد خلال فترة ترؤسه للحكومة أنه رجل سياسة جيد فن المناورة.

وهناك أيضا اسم رئيس الوزراء السابق، مهدي جمعة، الذي يخوض الانتخابات تحت لواء حزبه "البديل"، وكان جمعة قد قاد حكومة كفاءات لتسيير الحكم على إثر الإطاحة بحكومة الترويكا الثانية، عبر مسارات الحوار الوطني، ضمنّت تنظيم انتخابات تونس البرلمانية والرئاسية عام 2014.

الشخصية الأخرى التي تحظى باهتمام كبير، وزير الدفاع الحالي عبد الكريم الزبيدي، رجل علم ومعرفة، قبل أن يكون رجل سياسة، استطاع أن يقنع الجميع أن ما يحركه هو حب تونس. إضافة إلى عبد الفتاح مرور عصفور حركة النهضة التونسية النادر. ورأى الجميع أن هذا الاختيار دليل على عزم النهضة عن منصب الرئيس.

وتضم القائمة الأولية سيدتين، هما سلمى اللومي، رئيسة حزب الأمل وشغلت سابقا منصب وزيرة السياحة ومديرة للديوان الرئاسي. وعبيد موسى، رئيسة الحزب الحر الدستوري التونسي. ومن بين المنافسين البارزين الرئيس السابق

المنصف المرزوقي، لم تحصنه الثقافة والمناصب الأكاديمية عن الوقوع في النزعة الشعبوية. ونبيل القروي، رجل أعمال وصاحب قناة "نسمة" التلفزيونية الخاصة، الذي أوقف مساء الجمعة، بعد صدور مذكرة إيداع بالسجن ضده.

على خلفية قضية رفعتها منظمة "أنا يقظ"، بتهمة التهرب الضريبي وتبييض الأموال. وسبق للقروي أن أعلن أن القضية المرفوعة ضده "سببها وشايات من منظمات ومجهولين"، وذلك على خلفية إعلانه الترشح للانتخابات الرئاسية والتشريعية القادمة. بينما اعتبر أنصاره أن الإيقاف "سياسي" يدخل في إطار "تصفية الخصوم".

ويبرز من بين الأسماء التي حسمت الهيئة قبولها اسم رئيس الوزراء يوسف الشاهد، الذي فوض وزير الوظيفة العمومية، كمال مرجان، ليقوم مؤقتا بمهام رئاسة الحكومة، ليتفرغ هو للحملة الانتخابية. وأثبت الشاهد خلال فترة ترؤسه للحكومة أنه رجل سياسة جيد فن المناورة.

وهناك أيضا اسم رئيس الوزراء السابق، مهدي جمعة، الذي يخوض الانتخابات تحت لواء حزبه "البديل"، وكان جمعة قد قاد حكومة كفاءات لتسيير الحكم على إثر الإطاحة بحكومة الترويكا الثانية، عبر مسارات الحوار الوطني، ضمنّت تنظيم انتخابات تونس البرلمانية والرئاسية عام 2014.

يوسف الشاهد. كما امتدت التوترات إلى حركة النهضة، حيث أعلنت أنها تدعم رئيس البرلمان المؤقت عبد الفتاح مرور، الذي دفعت المواطنين إلى النزول إلى الشوارع بدلا من الاعتماد على صناديق الاقتراع.

ويبرز من بين الأسماء التي حسمت الهيئة قبولها اسم رئيس الوزراء يوسف الشاهد، الذي فوض وزير الوظيفة العمومية، كمال مرجان، ليقوم مؤقتا بمهام رئاسة الحكومة، ليتفرغ هو للحملة الانتخابية. وأثبت الشاهد خلال فترة ترؤسه للحكومة أنه رجل سياسة جيد فن المناورة.

وهناك أيضا اسم رئيس الوزراء السابق، مهدي جمعة، الذي يخوض الانتخابات تحت لواء حزبه "البديل"، وكان جمعة قد قاد حكومة كفاءات لتسيير الحكم على إثر الإطاحة بحكومة الترويكا الثانية، عبر مسارات الحوار الوطني، ضمنّت تنظيم انتخابات تونس البرلمانية والرئاسية عام 2014.

الشخصية الأخرى التي تحظى باهتمام كبير، وزير الدفاع الحالي عبد الكريم الزبيدي، رجل علم ومعرفة، قبل أن يكون رجل سياسة، استطاع أن يقنع الجميع أن ما يحركه هو حب تونس. إضافة إلى عبد الفتاح مرور عصفور حركة النهضة التونسية النادر. ورأى الجميع أن هذا الاختيار دليل على عزم النهضة عن منصب الرئيس.

وتضم القائمة الأولية سيدتين، هما سلمى اللومي، رئيسة حزب الأمل وشغلت سابقا منصب وزيرة السياحة ومديرة للديوان الرئاسي. وعبيد موسى، رئيسة الحزب الحر الدستوري التونسي. ومن بين المنافسين البارزين الرئيس السابق

المنصف المرزوقي، لم تحصنه الثقافة والمناصب الأكاديمية عن الوقوع في النزعة الشعبوية. ونبيل القروي، رجل أعمال وصاحب قناة "نسمة" التلفزيونية الخاصة، الذي أوقف مساء الجمعة، بعد صدور مذكرة إيداع بالسجن ضده.

على خلفية قضية رفعتها منظمة "أنا يقظ"، بتهمة التهرب الضريبي وتبييض الأموال. وسبق للقروي أن أعلن أن القضية المرفوعة ضده "سببها وشايات من منظمات ومجهولين"، وذلك على خلفية إعلانه الترشح للانتخابات الرئاسية والتشريعية القادمة. بينما اعتبر أنصاره أن الإيقاف "سياسي" يدخل في إطار "تصفية الخصوم".

ويبرز من بين الأسماء التي حسمت الهيئة قبولها اسم رئيس الوزراء يوسف الشاهد، الذي فوض وزير الوظيفة العمومية، كمال مرجان، ليقوم مؤقتا بمهام رئاسة الحكومة، ليتفرغ هو للحملة الانتخابية. وأثبت الشاهد خلال فترة ترؤسه للحكومة أنه رجل سياسة جيد فن المناورة.

وهناك أيضا اسم رئيس الوزراء السابق، مهدي جمعة، الذي يخوض الانتخابات تحت لواء حزبه "البديل"، وكان جمعة قد قاد حكومة كفاءات لتسيير الحكم على إثر الإطاحة بحكومة الترويكا الثانية، عبر مسارات الحوار الوطني، ضمنّت تنظيم انتخابات تونس البرلمانية والرئاسية عام 2014.

يوسف الشاهد. كما امتدت التوترات إلى حركة النهضة، حيث أعلنت أنها تدعم رئيس البرلمان المؤقت عبد الفتاح مرور، الذي دفعت المواطنين إلى النزول إلى الشوارع بدلا من الاعتماد على صناديق الاقتراع.

ويبرز من بين الأسماء التي حسمت الهيئة قبولها اسم رئيس الوزراء يوسف الشاهد، الذي فوض وزير الوظيفة العمومية، كمال مرجان، ليقوم مؤقتا بمهام رئاسة الحكومة، ليتفرغ هو للحملة الانتخابية. وأثبت الشاهد خلال فترة ترؤسه للحكومة أنه رجل سياسة جيد فن المناورة.

وهناك أيضا اسم رئيس الوزراء السابق، مهدي جمعة، الذي يخوض الانتخابات تحت لواء حزبه "البديل"، وكان جمعة قد قاد حكومة كفاءات لتسيير الحكم على إثر الإطاحة بحكومة الترويكا الثانية، عبر مسارات الحوار الوطني، ضمنّت تنظيم انتخابات تونس البرلمانية والرئاسية عام 2014.

الشخصية الأخرى التي تحظى باهتمام كبير، وزير الدفاع الحالي عبد الكريم الزبيدي، رجل علم ومعرفة، قبل أن يكون رجل سياسة، استطاع أن يقنع الجميع أن ما يحركه هو حب تونس. إضافة إلى عبد الفتاح مرور عصفور حركة النهضة التونسية النادر. ورأى الجميع أن هذا الاختيار دليل على عزم النهضة عن منصب الرئيس.

وتضم القائمة الأولية سيدتين، هما سلمى اللومي، رئيسة حزب الأمل وشغلت سابقا منصب وزيرة السياحة ومديرة للديوان الرئاسي. وعبيد موسى، رئيسة الحزب الحر الدستوري التونسي. ومن بين المنافسين البارزين الرئيس السابق

المنصف المرزوقي، لم تحصنه الثقافة والمناصب الأكاديمية عن الوقوع في النزعة الشعبوية. ونبيل القروي، رجل أعمال وصاحب قناة "نسمة" التلفزيونية الخاصة، الذي أوقف مساء الجمعة، بعد صدور مذكرة إيداع بالسجن ضده.

على خلفية قضية رفعتها منظمة "أنا يقظ"، بتهمة التهرب الضريبي وتبييض الأموال. وسبق للقروي أن أعلن أن القضية المرفوعة ضده "سببها وشايات من منظمات ومجهولين"، وذلك على خلفية إعلانه الترشح للانتخابات الرئاسية والتشريعية القادمة. بينما اعتبر أنصاره أن الإيقاف "سياسي" يدخل في إطار "تصفية الخصوم".

ويبرز من بين الأسماء التي حسمت الهيئة قبولها اسم رئيس الوزراء يوسف الشاهد، الذي فوض وزير الوظيفة العمومية، كمال مرجان، ليقوم مؤقتا بمهام رئاسة الحكومة، ليتفرغ هو للحملة الانتخابية. وأثبت الشاهد خلال فترة ترؤسه للحكومة أنه رجل سياسة جيد فن المناورة.

وهناك أيضا اسم رئيس الوزراء السابق، مهدي جمعة، الذي يخوض الانتخابات تحت لواء حزبه "البديل"، وكان جمعة قد قاد حكومة كفاءات لتسيير الحكم على إثر الإطاحة بحكومة الترويكا الثانية، عبر مسارات الحوار الوطني، ضمنّت تنظيم انتخابات تونس البرلمانية والرئاسية عام 2014.

تستعد تونس لإجراء الانتخابات الرئاسية يوم 15 سبتمبر المقبل وذلك وسط تغيرات كبرى في مستوى الخارطة السياسية المتقلبة على مستوى التحالفات الحزبية والمصالح السياسية، ضمن مشهد فوضوي يتابعه التونسيون بحيرة بخصوص من سينتخبون.

تونس - أيام تفصل التونسيين عن الانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها، التي يتقدم لخوضها 31 مرشحا، لكن مازالت توجهات الناخب لم تتحدد بعد في ظل ترشيح المدارس السياسية التقليدية الميمينة للبرابرة واليمينية الدينية واليسارية لأكثر من مرشح يحمل نفس المرجعية.

ويرى الكثير من المحللين أن الخارطة السياسية المستقبلية في تونس ستحددتها الانتخابات الرئاسية التي تسبق لأول مرة منذ ثورة يناير 2011 الانتخابات التشريعية وأن فشل الطبقة السياسية الحاكمة طيلة ثماني سنوات في تلبية تطلعات التونسيين سيؤثر على نتائج الانتخابات.

وتشير لريسا شوميياك، الباحثة في المعهد الملكي البريطاني للشؤون الخارجية، (تشتاتام هاوس) إلى إن الانتخابات الرئاسية التونسية ستفتح حق الاختيار بين المرشحين، مما يعكس الوضع السياسي في البلاد في فترة التحضير لانتقال السلطة أمام تواصل الانقسامات بين الأحزاب التقليدية والتحالفات والفتوة الشعبوية المناهضة للمؤسسة.

منذ ثورة 2011، تغير المشهد السياسي التونسي حيث تم تشكيل ائتلافات انتخابية وحل بعضها، كما تحولت الأحزاب السياسية الكبيرة إلى أحزاب أصغر وانهار بعضها بسبب الشقوق الناتجة عن الخلافات داخل قياداتها. وفي هذا السياق، يعكس المرشحون الرئاسيون برامج حزبية أقل ويركزون أكثر على بناء شخصيتهم وتحديد أهدافهم الخاصة أمام الناخبين.

ولفت تقرير تشتاتام هاوس إلى خيبة أمل المواطنين التونسيين التي تنبع من استمرار من المظالم الاجتماعية

من صحة وتعليم وتلبية مطالب التشغيل في تونس. وبخصوص السياسة الخارجية، يعتبر المرشح الرئاسي أن تونس كدولة لا تملك مقومات التأثير في المجتمع الدولي لفرض توجهاتها والضغط على الدول الأقل قوة كما تفعل القوى العالمية والإقليمية في تحديد تمسح معين على دول الجوار، لذلك يعتقد أن الحل يكمن في صناعة مركز عالمي للسلام وفرض النزاعات وتوفير فضاء دولي لحرية الصحافة والأعمال.

ويقول إن "تونس لا يمكنها أن تكون قوة اقتصادية لتجر العالم أو حتى دول الإقليم وترغم الدول الأخرى على اتباع توجهاتها الاقتصادية والمالية لذلك يبقى الحل الأسهل والأنسب هو جعل البلاد مركزا عالميا للسلام وفرض النزاعات للعب دور حضاري في المنطقة، إضافة إلى رسكلة وإعادة تكوين السلك الدبلوماسي حتى يكون أكثر نجاعة وقدره على تحقيق نفع لتونس".

ويرى الفخفاخ أن الجانب الأمني يشهد العديد من النقص مع غياب وكالة وطنية للاستخبارات والاستعلامات تقف

المرشحون يعكسون برامج حزبية أقل ويركزون أكثر على بناء شخصيتهم وتحديد أهدافهم الخاصة

ويتميز المشهد السياسي في تونس بالتذبذب، حيث تذكر شوميياك أن حزب نداء تونس، الذي أسسه الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي، كان يتمتع بالأغلبية في الائتلاف الحاكم إلى أن أدى الخلاف الداخلي إلى انشقاقات داخله، حيث ظهرت أحزاب منشقة منه مثل تحيا تونس، بقيادة رئيس الحكومة الحالي

إلياس الفخفاخ: تونس مركز عالمي للسلام المساواة في الميراث مسألة اختيارية

في صف التحدي الإقليمي في مواجهة الإرهاب وتحقيق السلم الاجتماعي. وبما أن الأمن القومي يدخل في صلاحيات الرئيس، فإنه يشدد على ركائز الأمن القومي من أمن و الغذاء و طاقة لتوفير مناخ سليم يساهم بدرجة أولى في استقطاب المستثمرين وإعاش القطاع السياحي حتى تصبح تونس مركزا عالميا للسلام وفرض النزاعات.

أما الجانب التشريعي، فإن الفخفاخ يؤكد على دور رئيس الجمهورية في التسريع بإغلاق ملف الهيئات الدستورية وعلى رأسها المحكمة الدستورية باعتبارها مكاتب المشرع والقوانين على حد سواء لعدم تجاوز الدستور أعلى سلطة في البلاد.

ويقول إن "ملف الهيئات الدستورية هو ملف متأخر سيعمل على غلقه في ظرف لا يتجاوز 6 أشهر حتى يمكن للمشروع والحكومة النظر في المسائل المهمة الأخرى التي لا يمكن لها الانتظار أكثر مما انتظرت"، ويعتبر أن العمل على صياغة مبادرات تشريعية بالتنسيق مع الحكومة من ضمن قائمة الأولويات، إضافة إلى العمل على توسيع دائرة

من صحة وتعليم وتلبية مطالب التشغيل في تونس. وبخصوص السياسة الخارجية، يعتبر المرشح الرئاسي أن تونس كدولة لا تملك مقومات التأثير في المجتمع الدولي لفرض توجهاتها والضغط على الدول الأقل قوة كما تفعل القوى العالمية والإقليمية في تحديد تمسح معين على دول الجوار، لذلك يعتقد أن الحل يكمن في صناعة مركز عالمي للسلام وفرض النزاعات وتوفير فضاء دولي لحرية الصحافة والأعمال.

ويقول إن "تونس لا يمكنها أن تكون قوة اقتصادية لتجر العالم أو حتى دول الإقليم وترغم الدول الأخرى على اتباع توجهاتها الاقتصادية والمالية لذلك يبقى الحل الأسهل والأنسب هو جعل البلاد مركزا عالميا للسلام وفرض النزاعات للعب دور حضاري في المنطقة، إضافة إلى رسكلة وإعادة تكوين السلك الدبلوماسي حتى يكون أكثر نجاعة وقدره على تحقيق نفع لتونس".

ويرى الفخفاخ أن الجانب الأمني يشهد العديد من النقص مع غياب وكالة وطنية للاستخبارات والاستعلامات تقف

من هو إلياس الفخفاخ

مترشح للانتخابات الرئاسية عن حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات، له تكوين مزدوج في الهندسة الميكانيكية وإدارة الأعمال. حياة هذا الرجل كانت منغمسة

لقد أدرك التونسي أن الوعود لا تملأ معدته، عشر سنوات من الانتظار تكفي ليتعلم ذلك، ويعرف أيضا أن ما سيقدم له خلال الحملة الانتخابية، سينتزع منه بعد الفوز. ولأن التونسي أدرك أن يطلق الرصاص على قدميه، لن يكون خياره شعبويا، مهما بدت الشعبية جذابة

الفلاحين والفقراء. التونسي اليوم يبحث عن حلول واقعية، لمشكلات يومية، اليسار التونسي لم يدرك هذه الحقيقة، وبقي يدور في فلك التخليق والأيديولوجيا لينتهي مفتتا شبه معزول، يستبعد الجميع من احتمالات الفوز.

اليمن، ممثلا بالنهضة، كان أكثر كدء، سوق لنفسه مظهرا جديدا، الأيام وحدها ستثبت إن كان مجرد كاموفلاج سرعان ما يزول بعد الفوز والتمكن. ورغم ذلك يمكن التنبؤ بأن شهيته ليست مفتوحة على منصب الرئيس. البرلمان ورئاسة الحكومة هما ما يثيران شهيته.

لقد أدرك التونسي أن الوعود لا تملأ معدته، عشر سنوات من الانتظار تكفي ليتعلم ذلك. ويعرف أيضا أن ما سيقدم له خلال الحملة الانتخابية، سينتزع منه بعد الفوز. ولأن التونسي أدرك أن يطلق الرصاص على قدميه، لن يكون خياره شعبويا، مهما بدت الشعبية جذابة.

ما يريده التونسي من المرشح الذي سيدخله قصر قرطاج واضح تماما: معايير أرساها الباجي قائد السبسي، هيئة تونس وهيبة القصر وهيبة الرئاسة. وهذه معايير لن تضمنها المرشح ولإت خارجية، أو مهارات في التسويق.. تضمنها فقط قدرته على أن يضع نفسه على مسافة واحدة من جميع الأحزاب، وأن يكون محايدا مترفعا عن التجاذبات.

تونس في حاجة إلى رئيس يتابع إثراء وتعميق الدبلوماسية التي بدأها السبسي، خاصة في المجال الاقتصادي وجذب الاستثمارات والتنمية، وأن يرسخ سياسة تونس الدولية البعيدة عن التجاذبات الإقليمية والدولية، والداعية إلى الحلول السلمية.

الرئيس المقبل لتونس، سيد نفسه مضطرا للتعامل مع برلمانيين يمثلون شريحة واسعة من الأحزاب، لذلك يفضل أن يكون هذا الرئيس، مستقلا خارجا عن السرب.

التونسيون، باختصار، يبحثون عن رئيس حكيم، لا يجيد التغريد.. رئيس لا يتقن فن الخطابة وإغداق الوعود.

من يريد أن يتنبأ بالرئيس المقبل لتونس عليه أن يسك بیده ممحاة، ويشرع بمسح الأسماء من قائمة المرشحين، اسما تلو الآخر، الاسم الذي سيقبلي هو رئيس تونس المقبل.

المالية. وهو الآن يطمح إلى كرسي طرطاط.